متطلبات برنامج الماجستير

مقرر قانون مقارن

د.مشاعل الهاجري

الطالبة: ريم العجران

التجربة المصرية القانونية في الكويت

مقدمة:

مع قيام الكويت كدولة مستقلة وظهورها بالشكل الحديث مع ظهور النفط والحركة الاقتصادية و نبوق العدالة وقيمها وتقنينها بالشكل الوضعي كانت فرنسا بؤرة العلم القانوني والتشريع من اقدم الدول التي مهدت وأرادت مصر مواكبة هذا النهج بالطريق الذي اتخذه الخديوي إسماعيل بما يعرف بعصر التجديد حيث العمارة بالتصاميم الأوربية اجتاحت مصر ومحاكاة الأسلوب الأوربي في مصر و مع تطور التعليم بالأسلوب الأوربي وظهور الدستور المصري وحركة التقنين والتعليم بذلك النهج كانت مصر تمثل أفضل خبرة لدول المنطقة للاستعانة بتجربتها.

تمهيد تاريخي :

صدر قانون نابليون أو القانون المدني في عام ١٨٠٤. ونظرًا لما تتميز به مواده من سلاسة، بات نموذجًا – ابتداءً من القرن التاسع عشر – يُحتذى به في كتابة عدد من قوانين بلدان العالم المختلفة، على وجه الخصوص دول أوروبا وأمريكا اللاتينية وكانت هذه لبنة البداية في صياغة القوانين في شكلها الحالي وعلى هذا النهج كانت دولة مصر رائدة في هذا المجال في المنطقة العربية ، ففي الواقع فإن تقنين القوانين عرف في مصر بما عرف بشرائع كل فرعون وبحثهم عن العدالة القديمة فهو قانون حضاري صنعه العقل المصري القديم وتم تدوينه على جدران المقابر الفرعونية [١] ، فالإرث الحضاري لدى المصريين كبير و عميق ، ويبدو من منطلق الحضارة العملاقة في مصر كان لابد أن يكون الشعب المصري في مرحلة من المراحل رائد معطاء في مجال القانون فقد أنشئت أول كلية حقوق في مصر عام ١٨٦٨ في عهد الخديوي إسماعيل و كانت تسمى مدرسة الإدارة والألسن و قد أصبحت بعد ذلك كلية الحقوق في جامعة القاهرة التي تعد ثالث أقدم جامعة في العالم العربي بعد جامعة القرويين في المغرب وجامعة الأزهر في

---

https://www.youtube.com/watch?v=Z41QthCsKw4

[1] د.محمود السقا ، محاضرة مرئية منشورة بعنوان تاريخ القانون ، كلية الحقوق ،جامعة القاهرة الرابط :

العصر الحديث وظهرت بعدها العديد من كليات الحقوق ، ولذلك كانت الريادة دوما للمصرين وعلى مر التاريخ اسهم شيوخ القضاء وفقهاء القانون المصريون في تأسيس دساتير معظم الدول العربية ووضع بصماتهم في سن القوانين وارساء قواعد منظومة العدالة في تلك الدول وبينما في الكويت كان يعمل بمجلة الأحكام العدلية وحيث قام الشيخ أحمد الصباح بالزام القضاء ("محكمة الكويت الشرعية") باستنباط جميع الفتاوى و الأحكام التي يصدرها من مجلة الأحكام الشرعية (العدلية) وحدها دون سواها من مصادر، حتي ينتفي التشعب في الآراء والتضارب في الأحكام [٢].و يعتبر تطبيق المجلة في الكويت علامة فارقة من علامات التحول إلى التشريع الحديث، من حيث كونها دلالة للتحول من القانون العرفي و الشفاهي إلى أول تشريع مدون يطبق في دولة الكويت.

أما في مصر فالنماذج كثيرة بدأت من اربعينيات القرن الماضي وحتى العصر الحديث وكان الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري أشهر فقهاء القانون وعلمائه العرب ويطلق عليه الاب التاريخي للعديد من التشريعات القانونية العربية، وهو ثاني رئيس لمجلس الدولة المصري وساهم السنهوري باشا في وضع مشاريع العديد من القوانين والدساتير على مستوى مصر والوطن العربي، منها القانون المدني المصري و العراقي، والسوري، ودستور دولة الكويت، والعديد من قوانينها وكذلك القانون المدني الليبي، ودستور دولة السودان، ودستور دولة الامارات.

<u>الدستور الكويتي:</u>

و في الكويت فقد كان إسهام الخبراء المصريين جليا في وضع الدستور الكويتي وصياغة مواده اثناء المجلس التأسيسي في عهد الشيخ عبدالله السالم فقد تمت الاستعانة بالخبير القانوني المصري عثمان خليل عثمان و كان ممثل الحكومة الخبير المصري محسن عبدالحافظ ، وبعد وضع الدستور الكويتي ١٩٦٢ و المشابه لدستور ١٩٢٣ المصري في النصوص .[٣] والجدير بالذكر أن مع مرور الدستور المصري بعدة تعديلات لم يعدل الدستور الكويتي منذ ١٩٦٢ حتى تاريخه لم يتم تنقيحه أو تعديله ، وفي الحقيقة وذلك بسبب كونه دستورا جامدا أولا وثانيا بسبب كونه يعتبر متطورا جدا وتعديلات الدستور المصري كانت بسبب الأحداث السياسية والانقلابات التي مرت بها الدولة ، أما فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات الكويتية التي صدرت فقد كانت الخبرة الكويتية ان ذاك ضعيفة وكما اسلفنا فقد كانت مصر رائدة في المجال العلمي فقد اسهم الدكتور عبدالرزاق السنهوري في القوانين الكويتية المدنية والعربية فقد وضع

---

[2] د.مشاعل ، الهاجري ، مقال بعنوان مجلة الأحكام العدلية العثمانية في الكويت العربية ، مدونة التباس ،١٥\٤\٢٠١١ مقال منشور على الويب الرابط : https://eltibas.wordpress.com/2012/02/05

[3] راجع دستور دولة الكويت الصادر ١٩٦٢ و دستور دولة مصر الصادر ١٩٢٣

السنهوري مشروعه الكبير في القانون المدني و قد أسس التشريع صناعة التشريع في البلاد العربية فقد كان دوره يتمثل في سن التشريعات المدنية وقد وضع القانون المدني المصري عام ١٩٤٨ وانتقل بعدها الى الدول العربية [٤].

وقد تمت الاستعانة بالدكتور السنهوري وقد وضع بصمته في التشريع الكويتي والقارئ في قانون الجزاء أو القانون المدني الكويتي يجد أن السمة المصرية في الصياغة والمسميات واضحة على النصوص القانونية .

إن التجربة المصرية القانونية رائدة في مجال التقنين وهذا أهم أثر في قيام المصريين بالتقنين ونقله بشكله الحالي إلى المنطقة و الكويت خصوصا وأهم اسباب الاستعانة بالخبرة المصرية كانت .

<u>حركة التقنين:</u>

مفهوم التقنين:

قصد بالتقنين Codification جمع القواعد القانونية بفرع بأكمله من فروع القانون مبوبة ومرتبة ومرقمة، في كتاب واحد بواسطة المشرع مثل التقنين المدني والتقنين التجاري[٥].

ويبدو أن هذا هو الأثر الجلي الذي وضعته مصر، حيث أن الخبراء المصريين أجادوا جمع المادة القانونية من التشريعات الفرنسية التي صاغها نابليون وكان لها الأثر خارج فرنسا ولعل السبب في انتشار التقنينات الفرنسية واستقبالها خارج فرنسا، في الكثير من الدول الأوربية وغير الأوربية يرجع إلى إنها كانت أول عمل تشريعي ضخم تولته دولة في العصر الحديث، فهو أول مظهر جدي علمي لحركة التقنين ، وبذلك فإن التشريعات المصرية التي توالت تم تقنينها ونقلها عن القانون الفرنسي ولكن كان يجب مراعاة عدم تناقضها مع الشريعة الإسلامية وعدم تناقضها مع بعضها البعض وملائمتها للمجتمع وعدم اغفالها للمواضيع المستجدة وقد قمنا في تلك المرحلة بالاستعانة بالقوانين المصرية و الخبراء المصريين و نقل تشريعاتهم تقينيها إلى حد ما كا قوانين كويتية فقد كانت التجربة المصرية ناجحة ليتم تصديرها للكويت ، ففي الفترة ما قبل وضع الدستور كانت جميع التشريعات الكويتية يتم صياغتها من خلال خبراء مصريين بسبب

---

[4] وقد بين السنهوري الأطر الموضوعية والأطر الشكلية للتقنين، وبين العيوب الموضوعية والعيوب الشكلية وأسبابها وصورها في التقنين المدني القديم والتقنيات الأوربية القديمة والحديثة . ومن مجمل الأفكار والمبادئ والتحليلات التي جاءت في كتابات السنهوري من خلال استخدام المنهج الاستقرائي تم المنهج التحليلي يمكن القول أن القواعد الأساسية للتقنين – من وجهة نظر السنهوري تنقسم إلى نوعين: قواعد متعلقة بالموضوع وهي التي تتعلق بأحكام التقنين ومدى حداثته ومدى شموله والوضوح والمعالجة المنطقية، وعلاقته بالقوانين الأخرى التي بنى عليها ... الخ. والنوع الثاني قواعد متعلقة بالشكل، مثل تقسيم وتبويب وتنظيم النصوص واللغة ومراعاة أصول الصياغة الشريعية والترتيب المنطقي للموضوعات التي يعالجها التقنين. أثر مشروع السنهوري في القوانين المدنية العربية ، د.فايز محمد حسين ، جامعة الإسكندرية ، بحث منشور

[5] د. نزيه المهدي: المدخل لدراسة القانون، ج ١، نظرية القانون، ١٩٩٢، ص ١٥٠.المرجع السابق ، د.فايز محمد حسين نقلا عن

ضعف الخبرة الكويتية وحتى المصطلحات المستعملة في التشريع الكويتي كانت تنقل حرفيا من التشريع المصري [٦].

القضاء الكويتي:

من جانب آخر فقد كانت التجربة المصرية في القضاء الكويتي منذ الستينات حتى وقتنا الحالي في المحاكم بجميع درجاتها فالقضاة الكويتيون يكونون ٦٥% من مجموع العاملين بالقضاء و ٣٥% هم المصريين [٧] .

التعليم القانوني :

وبما ان الكويت في عامنا الحالي تملك كوادر كبيرة قانونية مؤهلة وعدد من الخبراء القانونين في شتى المجالات القانونية و مع الأعداد الكبيرة الوطنية في الكويت يثور التساؤل حول ما اذا كانت التجربة المصرية أسهمت في صقل هؤلاء القانونين فالجواب هنا أن كلية الحقوق في جامعة الكويت أنشئت عام ١٩٦٧ بمرسوم أميري وتولى عمادة الكلية أنذاك د.عبدالحي حجازي وبعده د.عبدالفتاح عبدالباقي وثم د.أحمد كمال أبو المجد د.منصور مصطفى منصور ، اذن في فترة عمادة الكلية مر عليها ١٣ عميدا كان من بينهم ٤ عمداء مصريين وكانوا هم من نقل التجارب الأكاديمية المصرية وأسسها في الكويت ونجحت جدا حيث تزخر المكتبات العلمية والمجلات بالأبحاث والرسائل والكتب القانونية الكويتية و يتولى القضاء والنيابة الكويتيون بنسبة تفوق ال٩٠% وكذلك الفتوى والتشريع وديوان المحاسبة و مجلس الأمة كجهات رقابية بها مدققين ومراقبين قانونين مؤهلين ووطنين وعليه فإذا كانت التجربة في مرحلة التمهيد الأولى قد آتت ثمراها خلال ال٤٠ عاما الفائتة يثور تساؤل آخر هل مازالت الكويت بحاجة للخبراء المصريين في هذا المجال ؟

في الواقع يشكل المستشارون المصريون أكثر من ٨٠% كموظفون عاملون في القطاع الخاص في مكاتب المحامين الكويتيون حيث من يصيغ صحف الدعاوي و مذكرات الدفاع هم المصريين فهم الأبرز في مجال الكتابة القانونية ، ماهي المهارة الكتابية المتمتع بها القانوني المصري والتي لا يجيدها الكويتي فإذا كان القانوني الكويتي هو خريج المدرسة المصرية السائدة

---

6 د.عبدالفتاح محمد حسن ، مستشار الأمين العام لمجلس الأمة الكويتي ، مقابلة شخصية أجريت يوم ٢٠١٩\١\٣١

7 المستشار يوسف المطاوعة ،رئيس المجلس الأعلى للقضاء ، مقال بعنوان الكويت توقف التقاعد مع القضاة الأجانب ، ارم نيوز ، مقال مشور بتاريخ ٢٠١٧\٤\١٨

في التعليم الحالي خلال ال٤٠ عاما الماضية حيث أن السبب في ذلك يعود لطريقة التعليم المصرية الحالية والمختلفة عن الطريقة الكويتية في صقل الطالب في التطبيقات حيث يدرس في جامعة عين شمس مواد مثل : الدراسة التطبيقية والتطبيقات العملية [٨] ويذكر من أهداف المقرر :

١) أن يكون الطالب قادراً على كتابة مذكرات الدفاع.
٢) أن يكون الطالب قادراً على صياغة العقود وتقديم الاستشارات .

٣) أن يكون الطالب قادراً على الطعن في الأحكام والتظلم من القرارات .

٤)الصيغ القانونية في شأن بدء الخصومة يعرف الصيغ القانونية في شأن بدء الخصومة استخلاص أوجه البطلان من الصيغ القانونية ذات الصلة كتابة الصيغ القانونية فى شأن بدء الخصومة وأوامر الأداء .

٥) تدريب عملي على إعداد المذكرات : يعرف قواعد وآليات إعداد مذكرات الدفاع تيقن فنيات إعداد المذكرات و كتابة مذكرات دفاع .

ولا يقابل مثل هذه المواد مواد تدرس في جامعة الكويت كلية الحقوق حيث يقتصر التعليم في الكلية على الأكاديمية البحتة والتأصيل النظري وإيجاد أدوات البحث العلمي والتحليل إلى جانب التدريب الميداني ، " لقد عرف من الناحية النظرية لسنوات عديدة بأن القانون كدراسة قد يكون مختلفًا عن تطبيق القانون عمليًا، ولكن عدد قليل فقط من كليات الحقوق بذلت بالفعل جهودًا لاستكشاف القانون أثناء تطبيقه عمليًا وربطه بالقانون في الدراسة. وفي السنوات القليلة الماضية، شرعت مدارس القانون بشكل عام في بذل جهود قصوى للتحقيق في الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للقواعد القانونية، فضلًا عن النتائج الاجتماعية والاقتصادية للقواعد القانونية المعمول بها. فالآن، ومع ذلك، تجري كل مدارس القانون تقريبًا تجربة واحدة أو أكثر في ما يسمى بالتعليم القانوني التجريبي"[٩]. وتبدو هنا المفارقة في التعليم الأكاديمي والتعليم التطبيقي الواقعي وفي الحقيقة الدراسة الأكاديمية هي دراسة نظرية في ذاتها وهي تقدم النموذج المفترض العمل به فالنظرية العلمية لا تحمل عبء التطبيق الخاطئ حيث يصاغ التشريع بأفضل طريقة علمية نظرية وقد تطبق تطبيقا خاطئا ما يجعلنا نتوصل إلى أن العلوم القانونية هي علوم نظرية والتعليم الجامعي ما هو إلا دراسته أما المهارات التطبيقية فقد أخذت تدرس

---

[8] http://law.asu.edu.eg/course/index.php?action=show&cid=15258 كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، مقررات الدراسة في الكلية ، الموقع الرسمي للجامعة

[9] *Hugh j.alut , Mary ann glendon, The importance of comparative law in legal education : United states goals and methods of legal comparisons,boston college law , 1975*
تطورات مدارس القانون ، مقال مترجم ، ترجم من قبل ريم العجران ، كلية الحقوق ، الكويت .

في اتجاهات التعليم الحديث لأهداف اقتصادية واجتماعية لصقل قدرات الطالب فقد تحولت مدارس القانون إلى دورات تدربية لإعداد الطالب.

في الحقيقة لا يعيب الخريج الأكاديمي الوطني للقول أن الكوادر المصرية أفضل في تلك المهارات ذلك أن الدراسة النظرية هي الأساس ، فاذن اذا كانت الكوادر المصرية مدربة على تطبيق معين من حيث دراستها في بلادها فلا يجب بالواقع أن تكون تلك الممارسة تتناسب مع التطبيق في وطننا .

خاتمة:

يجدر بنا التأكيد هنا على أن التجربة المصرية قد أسهمت جدا في التكوين القانوني الكويتي لكن لم تعد اليوم نموذجا وحيد فالانفتاح العالمي ووجود المؤتمرات القانونية و العلمية والتجارب العربية المختلفة المتطورة جدا في هذا المجال تجعلنا نحتاج إلى اثبات التجربة الوطنية وحدها وتطوريها لأننا نحمل الأدوات والكوادر ذات الكفاءة للنهوض بالكويت كمركز قانوني متميز فالكويت الرائدة في منطقة الخليج العربي ولذلك فلم تعد التجربة المصرية وحدها اليوم بالريادة و يجدر بالمشرع النظر إلى التطورات التي نشأت على القوانين وتشريع نصوص تتناسب والوقت الحالي معتمدة على العنصر الوطني المتميز و الكافي جدا.